الأمم المتحدة

E/CN.5/2010/L.4/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
17 February 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والأربعون

٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

اليمن*: مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

''الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

''إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

''**إذ يشير** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[(١)]، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[(٢)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

170210 170210 10-24215 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”**وإذ يؤكد من جديد** إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٣]، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٤]، وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥]،

”**وإذ يلاحظ** الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا المعقود في واغادوغو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

”**وإذ يسلّم** بالالتزامات بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا المعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦] والواردة في الإعلان السياسي المعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في مقر الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا[٧]،

”**وإذ ما زال يقلقه** أن أفريقيا هي الآن القارة الوحيدة التي ليست في طريقها إلى تحقيق أي من الأهداف الواردة في إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد في هذا الصدد على أنه يلزم بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

”**وإذ يعرب عن قلقه العميق** لأن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية قد يعرقل بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية والتحديات الناجمة عن أزمة الغذاء والطاقة وعن تغير المناخ،

”**وإذ يسلّم** بأن بناء القدرات وتبادل المعارف وأفضل الممارسات أمور لا بد منها للتنفيذ الناجح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإذ يدرك أيضا

---

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٥٧/٢.

(٥) A/57/304، المرفق.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/١.

الحاجة إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي وشركاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة،

"**وإذ يضع في الاعتبار** أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها، وأنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في هذا المجال، وبأن الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان تحتاج إلى الدعم عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨] إلى الشراكة الجديدة،

"١ - **يحيط** علما بتقرير الأمين العام[٩]؛

"٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥] لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء مؤسسات الحكم وتعزيزها، وتهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

"٣ - **يرحب أيضا** بالتقدم الجيد الذي أُحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المتجسد على الخصوص في عدد البلدان التي التزمت بالمشاركة في الآلية، وإنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، والتقدم في تنفيذ توصيات تلك الاستعراضات في بعض البلدان، وإنجاز عملية التقييم الذاتي، واستضافة بعثات الدعم القطرية، والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى آلية استعراض الأقران على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وعلى أن تعزز عملية استعراض الأقران حتى تكفل كفاءة أدائها؛

"٤ - **يرحب على وجه الخصوص** بتنظيم الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، ويشير في هذا الصدد إلى الموقف

---

(٨) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) E/CN.5/2010/3.

الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا اللذين حظيا بتأييد رؤساء الدول الأفريقية؛

"٥ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة منظور جنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا؛

"٦ - **يشدد** على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الشراكة الجديدة، ويشجع البلدان الأفريقية في هذا الصدد على أن تزيد، بمساعدة شركائها في التنمية، الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، وأن تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا؛

"٧ - **يشدد أيضا** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات العامة تساعد على تنمية القطاع الخاص والمشاريع الحرة؛

"٨ - **يشدد كذلك** على أن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وإدارة وتنظيم جميع قطاعات المجتمع بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، والمشاركة الفعالة من جانب المجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية والقطاع الخاص، هي من الركائز التي لا بد منها لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والمتمحورة حول الإنسان؛

"٩ - **يشدد** على أن ما تواجهه معظم البلدان الأفريقية من تزايد إلى مستويات غير مقبولة في الفقر والاستبعاد الاجتماعي يستلزم اتباع نهج شامل تجاه التنمية وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية يهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، لضمان تهيئة فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار السياسي وإقامة الديمقراطية والحكم الرشيد، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، من أجل كفالة تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا؛

”١٠ - **يسلّم** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أمران أساسيان لتحقيق هذا الهدف تحقيقا تاما؛

”١١ - **يسلّم أيضا** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي الأطراف؛

”١٢ - **يرحب** بمختلف المبادرات الهامة التي قام بها الشركاء في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة، ويؤكد في هذا الصدد أهمية التنسيق في إطار المبادرات المتصلة بأفريقيا من خلال ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات الحالية بوسائل منها خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥؛

”١٣ - **يعترف** بالآلية التنسيقية الإقليمية لوكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي ترمي إلى كفالة التنسيق والاتساق في تقديم الدعم من أجل تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك؛

”١٤ - **يحث** على المضي في دعم التدابير المتخذة لمواجهة التحديات التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا مع التشديد بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص وتنظيم المشاريع، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وتمكين المرأة في جميع الجوانب، بما فيها الجانبان الاقتصادي والسياسي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، واختتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛

”١٥ - **يسلّم** بأن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٧ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة فعالة ومنسقة؛

"١٦ - **يشجع** جميع شركاء التنمية على تنفيذ المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة كما أشير إليها في إعلان الدوحة لتمويل التنمية[١٠] الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

"١٧ - **يقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

"١٨ - **يعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو هذه المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها؛

"١٩ - **يشجع** شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة دمج أولويات الشراكة الجديدة وقيمها ومبادئها في برامجهم للمساعدة الإنمائية؛

"٢٠ - **يشجع أيضا** البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية على أن تجعل الإنسان محور الأعمال الإنمائية التي تقوم بها الحكومات وأن تكفل الإنفاق الاستثماري الأساسي في مجالات الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي؛

"٢١ - **يحيط علما** بالتعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها المنظومة دعما للشراكة الجديدة، على أساس المجموعات المتفق عليها؛

"٢٢ - **يشدد** على أهمية أن تواصل المجموعة التي تعمل في مجال الاتصال والدعوة والتوعية حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة وحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الأدلة على التآزر بين القطاعات لتشجيع اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا؛

---

(١٠) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

”٢٣ - **يدعو** الأمين العام، على سبيل متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى أن يحث مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرات سريعة الأثر تستند إلى أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعترف في هذا الصدد بالالتزامات التي أعلنها الشركاء في التنمية؛

”٢٤ - **يشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ عن طريق توفير ما يلزم من موارد تكنولوجية ومالية وبناء قدرات لدعم إجراءات التكيف والتخفيف؛

”٢٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ويطلب إلى المكتب أن يتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأن يدرج الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة في تقاريره الشاملة التي سيقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين؛

”٢٦ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تناقش في برنامج عملها السنوي البرامج الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بالاتفاق مع البلدان المعنية، وأن تقوم في هذا الصدد بتضمين برامج عمل اللجنة مجالات الأولوية للشراكة الجديدة حسبما يكون مناسبا؛

”٢٧ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة والتوعية بها خلال دورتها التاسعة والأربعين؛

”٢٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا للنظر فيه ومناقشته في إطار البند ٣ من جدول الأعمال خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، آخذا في اعتباره كذلك قرار الجمعية العامة ٦٢/١٧٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المعنون ’الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في مجال التنفيذ والدعم الدولي‘“.